گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.٩ ژ.١، ٢٠١٩/٢٠٢٠
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0.، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v9n3a843

الآثار الاقتصادية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق للفترة (2003-2017): دراسة قياسية

البحث مستل من اطروحة الدكتوراه للباحث الاول

اواز محمد سليم حجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان العراق
ا. د. زكي متي عقراوي، قسم الاقتصاد (زائر في جامعة نوروز)، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق

ملخص

اصبح تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة محل اهتمام الاقتصاديين، الماليين، الاكاديميين وصانعي القرارات في الوقت الحالي، وتم بحث هذا الموضوع بكثرة في السنوات الاخيرة ولكن نتائجها كانت مختلفة وغير واضحة، ولذلك فان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية عرض النقد، الانفاق، الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر النفط، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم على معدلات البطالة في العراق للفترة (2003-2017) باستخدام التحليل الاحصائي والقياسي كاختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك. والنتائج أظهرت بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي الستة ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، بينما وحسب نتائج اختبار كرانجر للعلاقة السببية فان معدل البطالة يقود الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في العراق وعدم معنوية العلاقة لبقية المتغيرات، والدراسة اقترحت بتوفير بيئة أمنية وسياسية مستقرة من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي يتناسب ويتوافق مع الزيادة الحاصلة في النمو السكاني من أجل تحقيق انخفاض في معدلات البطالة.

الكلمات الدالة: البطالة، الانفاق، أسعار النفط، أجمالي الناتج المحلي ، العراق .

1. المقدمة

إن البطالة في الوقت الراهن أصبحت تمس تماسك المجتمعات واستقرارها وخاصة في الدول النامية ومنها العراق نتيجة أثارها السلبية وخطورتها نتيجة تزايد أعداد العاطلين وعجز الدولة في احتواءها من خلال توفير فرص العمل لهم وخاصة في ظل معدلات النمو السكاني العالي وانهيار المؤسسات والشركات الانتاجية بسبب الحروب المتعاقبة وعدم كفاءة القطاع العام والتحول الى اقتصاد السوق عن طريق الخصخصة ، كلها عوامل أدت الى تفاقم المشكلة ،ولتقليل معدلات البطالة فان الدول المتقدمة والنامية لجأت الى اتباع سياسات مالية ونقدية عديدة لجذب التدفقات الاجنبية من رأس المال أو الخبرات العلمية او الادارية لتحقيق زيادات في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وفتح أبواب الاسواق المحلية للتبادل لامتصاص الطاقة الشبابية العاطلة عن العمل. حيث أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو يختلف من فترة إلى أخرى وخاصة في الاقتصاديات المتقلبة كبيئة العراق مع وجود مستوى عال من عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، وباعطاء احتمالية دور للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الاقتصادي (أسعد، 2014، 193). بينما لوحظ قلة وجود دراسات تربط العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وقد يرجع ذلك لعدم وجود استثمارات اجنبية داخلة الى العراق الا بعد سنة 2003 (مرعاني وأسعد، 2014).

2. اسلوب البحث المتبع

1.2 مشكلة الدراسة

يتضح من نتائج الدراسات السابقة وجود تركيز واضح على العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي والاسواق المالية في الدول المتقدمة (Eryigit, 2009; Berk & Aydogan, 2012;)، بينما لم تبحث هذه العلاقة بشكل واسع لحد الان في الدول النامية (Arouri & Rault, 2010)، وأيضاً كانت نتائج هذه العلاقات متضاربة وغير واضحة (Creti, Ftiti & Guesmi, 2013; Basher, Haug & Sadorsky, 2010) .

إن الاضطرابات السياسية الأخيرة في العالم قد ادى الى زيادة معدلات البطالة ولحل هذه المشكلة فقد أزداد أهمية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر خلق فرص العمل للشباب والنمو السكاني في المنطقة في الوقت الحاضر مقياساً وشرطا أساسيا للاستقرار الاجتماعي. إن

الاقتصاد العراقي لم يعاني من مشكلة البطالة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي نتيجة عدم تجاوز النسبة أربعة بالمئة من إجمالي قوة العمل والتي كانت مقبولة اقتصادياً بينما العراق حاليا تعاني من البطالة حسب الجهاز المركزي للإحصاء العراقي حيث أن نسبة البطالة بين الشباب في العراق تجاوز 22%، بينما أعلن صندوق النقد الدولي في أيار 2018 بأن معدل البطالة للشباب في العراق تجاوز 40%، وبناء على ذلك فان هذه الدراسة تحاول الاجابة على الاسئلة أدناه:

- هل هناك علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي كعرض النقد، الانفاق، الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر النفط، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم ومعدلات البطالة في العراق خلال فترة الدراسة.
- هل يوجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من كل من متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة إلى معدلات البطالة في العراق خلال فترة الدراسة؟ وهل يوجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدلات البطالة إلى هذه المتغيرات المشار اليها في العراق خلال فترة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير سلبي لفترة تواجد داعش على معدلات البطالة في العراق خلال فترة الدراسة.

2.2 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كإضافة للاطار المعرفي حول استكشاف العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في دول نامية والتي لديها اقتصاد محدود بحيث لايتجاوز عمرها العقد من الزمن كالعراق، وبالتالي فتح المجال لباحثين آخرين لتطوير هذه الدراسة بإضافة متغيرات أخرى أو إجراء دراسات جديدة.

3.2 هدف الدراسة

إن الهدف العام لهذه الدراسة يتمثل في معرفة العلاقة المحتملة على المدى الطويل والمدى القصير بين المؤشرات المالية، المؤشرات الخارجية ومؤشرات الإنتاج الحقيقي ومع مؤشر البطالة للفترة الممتدة (1994-2018)، وكذلك تهدف الى معرفة فيما اذا كان هناك تأثير سلبي لفترة تواجد داعش على معدلات البطالة في العراق خلال فترة الدراسة.

4.2 فرضيات الدراسة

إن اختبار الفرضيات سوف توضح الهيكل والعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي الستة الرئيسية ومعلات البطالة، حيث أن فكرة اختبار الفرضية هي لتحديد أهمية النموذج المستخدم، وفرضيات الدراسة الحالية هي كالاتي:

الفرضية الاولى: لاختبار فيما اذا كان هناك علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من كل من متغيرات الاقتصاد الكلي إلى معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، ولا توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدلات البطالة إلى كل من المتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثالثة: لفترة تواجد داعش تأثير سلبي على معدلات البطالة في العراق خلال فترة الدراسة.

3.2 نطاق الدراسة ومصادر البيانات

استخدم الدراسة مشاهدات سلسلة سنوية لمتغيرات الاقتصاد الكلي لكل من عرض النقد، الانفاق، الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر النفط، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم كمتغيرات مستقلة إلى معدلات البطالة كمتغير معتمد خلال فترة الدراسة الممتدة (1994-2018). تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من مصادر ثانوية والتي تم الحصول عليها من مصادر عديدة ومختلفة ومنها قواعد بيانات مختلفة، مثل المنشورات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي وقاعدة البيانات للبنك الدولي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي وصندق النقد العربي وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية .

4.2 محددات الدراسة

ان لهذه الدراسة محددات على الرغم من أن الهدف هو لتحديد العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة، ومنها:

- تركيز الدراسة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة في العراق، وعدم شمولها لدول اخرى على الرغم من وجود دول اخرى تشبه العراق في اعتمادها على النفط في تمويل نفقاتها كالسعودية وايران، واعتماد هذه الدراسة على مشاهدات سلسلة زمنية سنوية لمدة أربعة وعشرون سنة فقط للفترة (1994-2018)

- إن نموذج الدراسة تضمن بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وبالامكان أضافة متغيرات أخرى كأسعار الذهب، او الحكم الرشيد أو مؤشرات الفساد في الدراسات المستقبلية المشابهة لتحسين وتطوير التغيرات في النتائج المتعلقة بتأثير تغيرات متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات البطالة، أو من الممكن اضافة متغيرات غير اقتصادية كالأخطار السياسية والإرهاب والفساد والانتخابات وتوتر العلاقة بين المركز واقليم كردستان وغيرها، وكلها عوامل تؤثر على ثقة المستثمر والشركات والقرارات الحكومية.

3. الاطار النظري للبطالة والدراسات السابقة

1.3 ماهية البطالة

يصعب ايجاد تعريف موحد للبطالة لكونها من المفاهيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الواسعة ، لذلك توجد هنالك العديد من التعاريف حسب وجهة نظر وتخصص كل مفكر ، ومن اهم ما ذكر حول دلالات البطالة :-

1.1.3 التعريف الاصطلاحي

اصطلاحا كلمة البطالة لها معاني وهي (بلعباس ، 2012 ، 11) ، اولا:عدم تناسب فرص العمل مع قوة البشر او قلة هذه الفرص مع المعروضة مع كثرة الطلب عليها .ثانيا :عدم اسناد العمل ايا كان نوعه الى الشخص ، واخيراعدم قيام الشخص بعمل ما بناءا على رغبته في عدم العمل .

2.1.3 تعريف المكتب الدولي للعمل

اشار المكتب الدولي للعمل تتكون فئة العاطلين عن العمل من كل الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين (16 و 59 سنة ، ووجدو نفسهم في يوم معين او اسبوع معين في احد الفئات التالية (جباري ، 2015 ، 11) :-

-بدون عمل : اي الذين لا يعملون مقابل اجر .

-متاح للعمل : اي الذين باستطاعتهم القيام فورا بالعمل .

-يبحث عن العمل : اي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

3.1.3 تعريف منظمة العمل الدولية

حسب منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجرالسائد ولكن دون جدوى (مجلخ ، 2016 ، 65) .

2.3 انواع البطالة تتمثل في الاتي

1.2.3 البطالة الدورية

يتكرر حدوث هذا النوع من البطالة دورياً مع حدوث التقلبات والأزمات الاقتصادية التي تحدث بشكل دوري وشبه منتظم في الدول الصناعية ، وتحدث هذه البطالة نتيجة لقلة الطلب على السلع والخدمات وانخفاض الأسعار وانخفاض الأجور مع انخفاض استثمارات رؤوس الأموال في المشاريع الإنتاجية ، وهذا الركود يسبب زيادة معدلات البطالة (عمر ، العاني ،1991، 237).

2.2.3 البطالة الموسمية

تحدث التغييرات في الطلب على السلع والخدمات خلال مواسم السنة ، فيزداد الطلب على سلع معينة خلال موسم معين وينخفض الطلب عليها في مواسم اخرى ، فمثلا عندما ينخفض الطلب على عمال البناء في فصل الشتاء لأن الجو بارد وممطر والنهار قصير والليل طويل فينخفض طلب أصحاب البناء على البناء ، وبالتالي يقل الطلب على عمال البناء فيصبح هؤلاء العمال عاطلين عن العمل (samuelson , 1997 , 243) .

3.2.3 البطالة الصناعية

يظهر هذا النوع من البطالة عند اكتشاف آليات ومكائن حديثة تستطيع أن تحل محل الإنسان في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي الى تسريح أعداد كبيرة من العمال سيكونون هؤلاء ضمن جيش العاطلين عن العمل .

4.2.3 البطالة الهيكلية

بين كل فترة واخرى يتغير هيكل وبناء الاقتصاد ، فتوجد صناعات كبيرة تنتعش ويكون الطلب عليها عالياً في أوقات معينة ولكن سرعان ما يتغير هيكل هذه الصناعات وتظهر صناعات جديدة اوتختفي الصناعات القديمة ، والأمثلة على ذلك صناعة بناء السفن والقاطرات واستخراج الفحم الحجري والحديد من باطن الأرض وصناعة الحديد والصلب حيث اختفت هذه الصناعات في بداية القرن العشرين في بريطانيا بعد أن كانت منتعشة في القرن التاسع عشر لاسيما في شمال بريطانيا (الحسن ، الحسب ، 1982 ، 95) .

5.2.3 البطالة الاحتكاكية

تحدث البطالة الاحتكاكية بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة و تحدث عادة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وعن فرص العمل المتاحة فيه (رمزي ، 1997 ، 20) .

6.2.3 البطالة المقنعة

وتسمى ايضا بالبطالة المستترة وهو نوع البطالة الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي والاكثر انتشارا خاصة في الدول الاشتراكية و في الدول العربية وخاصة في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي. والبطالة المقنعة أو المستترة هي العمل ولو لكل الوقت المعتاد ولكن بمستوى أنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات، وتصل انتاجية العامل احيانا الى الصفر، ومع ضعف القدرة على الوفاء بالحاجات، (منظمة العمل الدولية ، 1993 ، 264) .

7.2.3 البطالة الإجبارية أو القسرية

وتحدث هذه البطالة عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عملة بسبب أو لأخر، بسبب اعلان مشروع ما عن إفلاسه مثلاً ،أو عندما يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم (رمزي ، مصدر سابق ، 34) .

3.3 الاثار المترتبة على البطالة

تعتبر البطالة من المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمعات وتترك اثارا كبيرة على المجتمع في جميع النواحي ، سواء على الناحية الاقتصادية او الاجتماعية ، سنتطرق في هذه الفقرة الى اهم الاثار التي تترتب على ظاهرة البطالة .

1.3.3 الاثار الاقتصادية

تترك البطالة اثار سلبية مباشرة على الحالة الاقتصادية للمجتمع او على العاطلين عن العمل من خلال:-

- ان زيادة عدد العاطلين على العمل يعني بأن هناك هدر في استخدام الموارد البشرية ، مما يؤدي الى انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج الممكن .
- تؤثر البطالة على الحالة الاقتصادية للعاطلين عن العمل ، حيث ينخفض دخلهم الى الصفر فيلجأ العاطلين الي السحب من ادخاراتهم السابقة وبالتالي انخفاض نسبة ادخاراتهم ، هذا من ناحية ، من ناحية اخرى انخفاض الدخل يؤدي الى انخفاض مستوى الانفاق والذي يؤثر سلبيا على صحة الافراد والذي يؤدي الى انخفاض انتاجيتهم في حالة عودتهم الى العمل . وان انخفاض الادخارات والانفاق وانخفاض انتاجية العامل يؤثر سلبا على الاقتصاد ككل ، فيحدث ركود في الانتاج والبيع والشراء الذي يؤدي الى انخفاض الاستثمارات التي تكون بمثابة محرك اساسي للنشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (حسين وسعيد ، 2004 ، 332-33) .
- انتشار الفقر : يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة و المزمنة و التي تواجه كثيرا الدول النامية ، فزيادة معدلات البطالة يؤدي الى انخفاض دخل الفرد وانتشار ظاهرة الفقر بشكل كبير.إذن فالفقر ينتج من المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية وازدياد البطالة .

2.3.3 الاثار الاجتماعية والنفسية للبطالة

تؤدي البطالة الى تدهور الحالة النفسية والاجتماعية للعاطلين عن العمل ، حيث تجعلهم يعيشون في حالة من الاحباط وعدم الثقة بالنفس ، مما يؤدي الى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية اهمها :-

- ازدياد حالات الانتحار التي ترتبط بعلاقة طردية مع البطالة ، حيث ان زيادة معدلات البطالة يؤدي الى ازدياد حالات الانتحار ، هذا من نا حية ، من ناحية اخرى ، تزداد معدلات الجريمة بازدياد معدلات البطالة ، حيث ان انخفاض دخل العاطلين عن العمل يضطره الى الانخراط في صفوف المجرمين من اجل الحصول على دخل لاعالته واعالة عائلته (Sinclair , 1987 , 34-35) .
- في دراسة اجراها هارفي برينبر عن اثر البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية للمجتمع استنتج بأنه بزيادة معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل الفعلي قد ادى الى زيادة معدل الانتحار بنسبة 4% وزيادة معدل الجرائم بنسبة 6% ، وزيادة الدخول الى المصحات النفسية بحوالي 4% (حسين وسعيد ، 2004 ، 333).

- تؤدي البطالة الى ظهور انحرافات في اخلاق الافراد تخالف العادات والتقاليد والدين ، فعندما يعيش الفرد الام الفقر والحرمان هو وعائلته نتيجة لفقدانه لدخله ، فان هذا سيدفعه الى الحقد والكراهية واللجوء الى السرقة وتعاطي المخدرات وغيرها (مأرب بريس ، ، 3) ، فيتولد نتيجة لذلك شعور بالاحباط والفشل لدى الافراد العاطلين ، ويسيطر عليهم حالة الملل ويرفع شعار التمرد ضد امن بلده ، فلا يوجد اثقل من النفس التي تجرع مرارة الفقر والحرمان والعوز المادي ، وخاصة عندما يكون الفرد مسؤولا عن اعالة عائلته ، فتتدهور علاقته مع المجتمع ومع اصدقائه ويشعر بانه غير قادر على المساهمة في بناء المجتمع ويخلق لديه انطباع بانه عالة على المجتمع فيفضل حالة العزلة وعدم اختلاط بالمجتمع (فرج واخرون ، 2008 ، 5) .
- تاخر زواج الشباب ، وتخلي الاباء عن مسؤوليتهم تجاه تعليم ابنائهم واجبارهم على ترك مقاعد الدراسة بسبب انخفاض قدرتهم المالية التي تمكنهم من مساعدة ابنائهم على مواصلة الدراسة وزجهم في سوق العمل ، وبالتالي انتشار حالة عمل الاطفال ، وتفشي الفقر والجهل والاوبئة داخل المجتمع (بوشامة مصطفى ، ، 7) .
- ان قلة فرص العمل وانخفاض مستويات المعيشة تدفع الافراد العاطلين عن العمل الى البحث عن هذه الفرص خارج الوطن ، فتزداد معدلات الهجرة بشكل كبير نتيجة زيادة معدلات البطالة (سعيدي يحيى واخرون ،،) .

4.3 اسباب البطالة

هناك العديد من الاسباب التي تقف خلف ظهور مشكلة البطالة وتزيد من حدتها ، وقد تختلف هذه الاسباب من مجتمع الى اخر او من نظام اقتصادي الى اخر، ولكن بصورة عامة يمكن تقسيم اسباب البطالة الى نوعين هما :

ا- الاسباب الداخلية: وتتمثل بالعوامل المحلية التي ادت الى ظهور مشكلة البطالة والمتعلقة بالسياسة الداخلية للمجتمع وتشمل (صالح ، 2004 ، 90) :-

- انتقال العمال من وظيفة الى اخرى ومن صناعة الى اخرى ، وهذا الانتقال قد يستغرق وقت معين وخلال فترة هذا الانقطاع عن العمل يعيش العمال حالة البطالة، او قد يتطلع العامل الى نموذج معين من العمل وينتظر الى ان يحصل على الوظيفة المناسبة .
- عمل الجامعات بدون خطة مدروسة نتيجة خلل في المؤسسات التعليمية فتقوم هذه الجامعات بتخريج الالاف من الطلاب بتخصصات لا يحتاج اليها سوق العمل فيحدث هناك فجوة بين عرض العمل والطلب عليه ، فتزداد نسبة البطالة .
- الانفجار السكاني الناجم عن التخلف الاقتصادي في الدول النامية ، وبالتالي الزيادة في القوى العاملة الذي يؤدي الى حدوث عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه .
- قد تحدث البطالة في تخصصات معينة مع العلم ان بعض جهات الدولة بحاجة الى هذه التخصصات ، وتحدث هذه الحالة عندما يكون هناك عدم توزيع القوى البشرية حسب تخصصاتهم العلمية ، او ان يعيش الاقتصاد حالة من الكساد العام الذي يشمل جميع القطاعات (ويرنت ، 166) .
- قلة كفاءة المسؤولين في تسيير شؤون الدولة ، وظهور المنتفعين من مناصبهم والمحسوبية ، وعدم تحديث اساليب العمل او التوسع في الانتاج ، او فتح مشروعات جديدة ، او تشغيل العاطلين في اعمال مؤقتة وباجور متدنية وبدون عقد او تامينات ، كل هذا ادى الى تهميش العديد من الكفاءات وعدم استغلال الطاقات البشرية وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة (ناصر ، 180) .
- موسمية بعض الاعمال وبقاء العمال في حالة البطالة خلال مواسم معينة من السنة، بسبب العادات الاجتماعية والظروف المناخية ، او تهاون العامل في البحث عن العمل وعدم البحث الجدي والفعال عن العمل المناسب ، وعدم وصول بعض الدول الى التشغيل الكامل لقوة العمل حتى في الدول قليلة السكان (سعيد ، 1989 ، 7)

5.3 الدراسات السابقة

أ. دراسة (ندوة هلال جودة و رجاء عبدالله عيسى) عام 2010 بعنوان (العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون (okun) واختبار Toda – Yamamoto

بينت الدراسة ان تقدير معامل اوكن اعطى معلمة غير معنوية اي ان القانون غير ملائم تطبيقه في الاقتصاد العراقي بسبب ان البطالة في العراق لاتتغير

حسب الدورة الاقتصادية من جهة وان سوق العمل غير مرن من جهة اخرى، كما توصلت الى ان العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل، وان العلاقة السببية وفق اختبار Toda-Yamamotoمن البطالة الى معدل نمو الناتج يعني ان البطالة تؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي فوجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد ان يؤدي الى هدر واستنزاف كل الموارد .

ب. دراسة (جلال شيخ العيد و عيسى بهدي) عام 2012 بعنوان (قياس اثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية للفترة 1996 – 2011)

حاولت هذه الدراسة تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتَيْ 1996 و 2011 ، واعتمدت على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الاجمالي في كل الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده. وهدفت إلى معرفة مدى تحقق قانون okunفي الواقع الاقتصادي الفلسطيني مستعيناً ببعض المؤشرات الاحصائية، وقد توصلت الدراسة الى ان سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، ووجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الامريكي.

ج. دراسة د. عيادة سعيد حسين عام 2012 بعنوان (البطالة في الاقتصاد العراقي ، اسبابها وسبل معالجها)

بينت هذه الدراسة بان الاقتصاد العراقي قد عانى من معدلات مرتفعة للبطالة خلال الفترة 1982-2006 بسبب اثار الحرب العراقية – الايرانية ، وحربي الخليج الاولى والثانية ، ومن ثم الحصار الاقتصادي الى عام 2003 ، وتوصلت الدراسة الى ان النسبة الاكبر من البطالة كانت بين الشباب حيث بلغت عام 2006 50.5 % ، واغلبهم خريجي الكليات وخريجي الاعدادية ، وبينت الدراسة ان اسباب ارتفاع نسبة البطالة يعود الى تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي نتيجة للحروب المذكورة والتركيز فقط على الجانب الامني على حساب خطط التنمية الاقتصادية وغياب الاستثمار الانتاجي ، بالاضافة الى سياسات الخصخصة والانفتاح على العالم الخارجي بشكل مفاجئ .

د. دراسة مها محمد نافذ مشهور بهلول ، رسالة ماجستير ،2015 ، بعنوان (المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995 – 2012) قامت هذه الدراسة بقياس اثر المحددات الاقتصادية غلى معدلات البطالة في فلسطين باستخدام المنهج الوصفي التخليلي لوصف خصائص الظاهرة واستخدام المنهج القياسي لتحليل وتفسير اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين (معدل النمو الاقتصادي ، ومعدل التبادل التجاري ، ونسبة الانفاق الاستثماري) كمتغيرات مستقلة والبطالة كمتغير تابع ، ووجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة .

ه. دراسة سليم مخلج، عام 2016 بعنوان (محددات البطالة في الجزائر) تناولت هذه الدراسة الإطار النظري والنظريات المفسرة لمشكلة البطالة في الجزائر ومحدداتها من خلال تحليل وقياس أثر المتغيرات المفسرة على متغير البطالة ، إضافة إلى تقدير وبناء نموذج لتحديد المتغيرات المؤثرة والمحددة للبطالة خلال المدة 2014 / 1985. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتوصلت الدراسة الى وجود علاقات سببية في اتجاه واحد بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومعدل البطالة وحجم السكان، والناتج الداخلي الخام الحقيقي وحجم السكان(وعلاقة سببية في اتجاهين بين النفقات العامة وحجم السكان.و هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية إيجابية بين معدل البطالة والنفقات العامة على المدى المتوسط والطويل، وهناك علاقة عكسية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة على المدى الطويل، وعلاقة طردية على المدى القصير.والعلاقة تكون طردية سلبية ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان ومعدل البطالة في المدى القصير والطويل. والعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة تكون عكسية.

و. دراسة د . الطاهر جليط عام 2016 بعنوان (دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980 – 2014)

حاول هذا البحث القيام بدراسة قياسية لأهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014 وذلك باستعمال النماذج الديناميكية (نموذج اشعة الارتباط الذاتي) والتي تكشف عن التفاعلات الديناميكية بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها .

وقد توصلت الدراسة الى ان محدادات البطالة في الجزائر تمثلت في معدل النموالاقتصادي والانفاق العام وسعر النفط وكان المحدد الرئيسي للبطالة هو الانفاق العام الا ان اثره كان ضعيفا نوعا ما في المدى القصيرحسب ما بينته نتائج تحليل الصدمات وتحليل التباين، ورجعت الدراسة سبب ذلك الى ان النفقات العامة في الجزائر كانت موجهة في البني التحتية والتي عادة ما يكن عائدها على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وادى هذا إلى تأخير بيان اثر هذا الإنفاق في معدل البطالة.

كما بينت نتائج الدراسة ايضا بان السياسة المالية هي اكثر فعالية في التخفيفي من حدة البطالة من السياسة النقدية .

يتضح من الاستعراض السابق لبعض الدراسات التي اختبرت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة او الموردة والمصدرة للنفط، بان هناك عدم وضوح وفقدان دليل قطعي لحد الان يحدد العلاقة والتأثير بين هذه المتغيرات وبدوره يعطي فرصة للباحثين لاجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع. هذا فضلا عن وجود الفجوة في المعرفة نتيجة ندرة وقلة الاهتمام في الدراسات السابقة حول هذه العلاقة في الدول النامية مثل العراق ولكون العراق عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والتي تمتلك (70%) من الاحتياطي العالمي للنفط، أي أعتبارها أحد الدول الرئيسة لتصدرير النفط في العالم باحتياطي يقدر بـ (144.2) مليار برميل (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2014).

4. المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

كان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار العلاقة المحتملة على المدى الطويل والقصير بين المؤشرات المالية (عرض النقود والانفاق)، المؤشرات الخارجية (الاستثمار الاجنبي المباشر وسعر النفط) ومؤشرات الإنتاج الحقيقية (الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم) ومعدل البطالة في الدول تحت الدراسة. وياتي الجانب التطبيقي بعد تناول الإطار النظري والدراسات السابقة وتتضمن الاتي:

1.4 توصيف انموذج الدراسة

تم اختيار ستة متغيرات للاقتصاد الكلي في هذه الدراسة وادخلت في ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتضمن مؤشرات مالية تمثل عرض النقد والانفاق المالي. المجموعة الثانية تتضمن مؤشرات خارجية تتمثل في الاستثمار الاجنبي المباش وسعر النفط، بينما تعرض المجموعة الثالثة مؤشرات الإنتاج الحقيقية والتي يتم قياسها بواسطة مؤشر النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. تم إجراء هذه الدراسة في العراق لها ميزة الموقع الاستراتيجي. أيضا، سوف تتضمن هذه الدراسة مؤشرات القدرة التنافسية الخارجية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد، حيث سيكون عرض النقود والانفاق تحت المؤشرات المالية (Wongbangpo & Sharma، 2002 ؛ Vuyyuri، 2005)، والاستثمار الاجنبي المباشر وسعر النفط العالمي سيكون تحت المؤشرات الخارجية (Gay ، 2008). أخيرًا تم اعتبار متغيرات النمو الاقتصادي ومعدل التضخم كمؤشر للإنتاج الحقيقي (Wongbangpo & Sharma، 2002)، وبالتالي تقوم الدراسة بتحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي الستة مع معدل البطالة في العراق، لذلك فان نموذج الدراسة تم تحديده بان معدل البطالة متغير معتمد ومتغيرات الاقتصاد الكلي كمتغيرات مستقلة في النموذج ويختصر بالاتي:

Estimation Command: LS UNE M1 EX FDI OP GDP INF

Estimation Equation: UNE = C(1)*M1 + C(2)*EX + C(3)*FDI + C(4)*OP + C(5)*GDP + C(6)*INF + C(7)+ e

Estimation Equation: UNE = C(1)*M1 + C(2)*EX + C(3)*FDI + C(4)*OP + C(5)*GDP + C(6)*INF + C(7)*DummyISIS+ C(8)+ e

إذ أن:

UNE = معدل البطالة

C(1) = معامل عرض النقد

C(2) = معامل الانفاق

C(3) = معامل الاستثمار الاجنبي المباشر

C(4) = معامل سعر النفط الدولي

C(5) = معامل الناتج المحلي الاجمالي

C(6) =معامل معدل الضخم

C(7) = متغير وهمي وهي فترة تواجد داعش

C(8)+C(7) = ثابت المعادلة (قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية الصفر).

e = المتغير العشوائي (التغير في الاسعار مع متوسط صفر)

وبالتالي، فان االدراسة تستخدم كلتا النظريتين، نظرية تسعير التحكيم والنظرية الاقتصادية، لشرح كيف تؤثر متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على معدل البطالة. يوضح الشكل (1) العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على البطالة في العراق، حيث ان الشكل يقدم نظرة عامة على العلاقة بين المتغيرات التي سيتم اختبارها في هذه الدراسة.

جدول 1

متغيرات الاقتصاد الكلي بالاعتماد على نمط نظرية التسعير بالمراجحة

عرض النقد	(Altay, 2003; Beenstock & Chan, 1988; Clare & Thomas, 1994; Ozcam, 1997)
الانفاق	(Altay, 2003; Roselee & Fung, 2009; Kandir, (2016 ،جليط) 2008)
الاستثمار الاجنبي المباشر	(2007 ،خلف، 2013: عبدمولاه،2011: البرواري والمعاري) (Okafor, 2012; Glue, 2012; Nasir & Hassan, 2011 ; Khan & Nawaz, 2010; Amadi, 2002; Adebusuyi & Salako, 2001)
سعر النفط	(Chan, et al., 1985; Chen & Jordan, 1993; Clare & Thomas, 1994; Roselee & Fung, 2009)
النمو الاقتصادي	(Cheng, 1995; Kandir, 2008; Kryzanowski & Zhang, 1992; Roselee & Fung, 2009: Altay, 2003; Beenstock & Chan, 1988; Burnmeister & Wall, 1986; Chan, Chen & Hsieh, 1985; Chen, et al., 1986; Ozcam, 1997)
التضخم	(Altay, 2003; Chan, et al., 1985; Chen, et al., 1986; Burnmeister & Wall, 1986; Chen & Jordan, 1993)

$$Yi = \beta 0 + \beta 1(M1) + \beta 2(Ex) + \beta 3(FDI) + \beta 4(OP) + \beta 5(GDP) + \beta 6(INf) + \varepsilon t \quad (3.1)$$

$$Yi = \beta 0 + \beta 1(M1) + \beta 2(Ex) + \beta 3(FDI) + \beta 4(OP) + \beta 5(GDP) + \beta 6(INf) + B7(DumISIS) + \varepsilon t \quad (3.2)$$

تم الاعتماد على المصادرفي الجدول (1) لتحديد متغيرات الدراسة حيث يمثل المتغير Y يمثل معدل البطالة الذي يتم تعريفه هنا على أنه عدد الأفراد العاطلين لكل 100 من أفراد القوى العاملة، β0 هو ثابت النموذج. المتغيرات المستقلة M1 و EX و FDI و OP و GDP وINF ،. M1 هو عرض النقود و EX هو الانفاق، الذي يمثل المؤشرات المالية. FDI هو الاستثمار الاجنبي المباشر الصرف و OP هو أسعار النفط العالمية التي تمثل المؤشرات الخارجية. GDP هو مؤشر الناتج المحلي الاجمالي وINF هو معدل التضخم، والذان يمثلان مؤشرات الإنتاج الحقيقية والمتغير الوهمي هو فترة تواجد داعش (ISIS). المعلمات في النموذج هي، 1 و β 2 و β 3 و β 4 و β 5 و β 6 و β 7. بينما e هي اضطرابات مصطلح الخطأ (المتغير العشوائي).

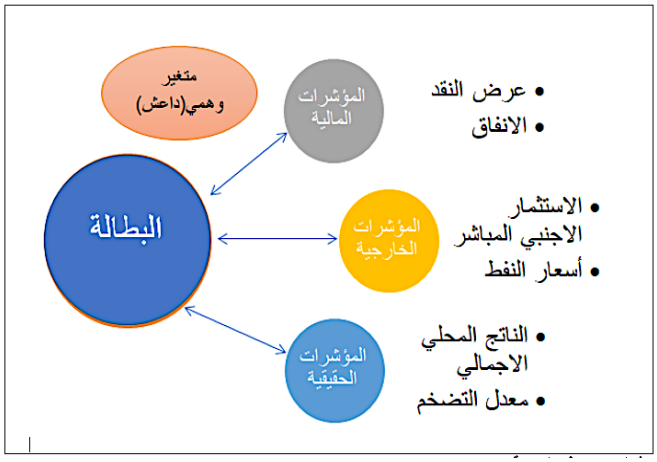

شكل 1. نموذج الدراسة

2.4 التعاريف الاجرائية (Operational Definitions)

في سياق هذه الدراسة، تم تحديد التعاريف الاجرائية على النحو المنصوص عليه في الدراسات السابقة أو التعاريف لبعض المؤسسات الاقتصادية الدولية أو المؤسسات المحلية لعينة الدراسة.

أ. عرض النقد (Money Supply): عبارة عن مقياس ضيق للنقود المعروضة، ويشار له بالرمز(M1) ويُعبر عنه وفقاً للمعادلة الآتية:

M1= C + DD + OD

العملة :(Currency) (C) هي العُملات المُتداولة بين الجمهور من الأفراد، وتتكوّن من المكونات الآتية: مذكرات التداول. تداولات العُملات النقديّة. احتياطات النقود عند كافة المصارف.

الودائع تحت الطلب :(Demand Deposits) (DD) هي الودائع الماليّة الخاصة بالأفراد ضمن حسابات المصارف التجاريّة.

الودائع الأخرى :(Other Deposits) (OD) هي الودائع الماليّة التي يتمُّ الاحتفاظ بها في المصرف الاحتياطيّ.

ب. الانفاق (Expenditure): يعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية النفقة العامة ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات بما فيها الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد (الأمين وعبدالغاني، 2002، ص71).

ج. الاستثمار الاجنبي المباشر(Foreign Direct Investment): إن هذه الدراسة تتبنى نفس التعريف للاستثمار الاجنبي المباشر المقدم من قبل الهياكل الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وصندوق النقد الدولي (IMF) على انه استثمارا ينطوي على علاقة طويلة الأمد ويعكس المصلحة الدائمة والمراقبة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي المباشر أو المؤسسة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير بلد المستثمر الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية). الاستثمار الأجنبي المباشر يعني أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة الكيان المقيم في اقتصاد الدولة الاخرى(UNCTAD, 2006) .

د. سعر النفط (Oil Price): تشير أسعار النفط عادة إلى متوسط سعر استيراد النفط من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (تأمين التكاليف والشحن) كما حسبت وكالة الطاقة الدولية الأمريكية. تقيس أسعار النفط الخام السعر الفوري لمختلف براميل النفط، في الغالب ، إما غرب تكساس الوسيط أو مزيج برنت. يتم أيضًا أحيانًا تحديد سعر سلة أوبك وسعر العقود الآجلة في بورصة (EIA, Annual Energy Outlook 2011).

ه. الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product): يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross domestic product) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها (منور، 2007).

و. معدل التضخم (Inflation Rate): إن معدل التضخم يقيس الارتفاع العام في مستوى اسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية. وان ارتفاع معدل التضخم يكون له تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. وان معدل التضخم هو ميزة هامة من اساسيات الاقتصاد الجيد وكمؤشر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي ويعكس وجود توتر في الاقتصاد الداخلي وعدم المقدرة لدى الحكومة.

ز. تواجد داعش (ISIS Emergence): وهو متغير وهمي يعبر عن الوضع السياسي اثناء فترة التنظيم في العراق والشام ،بمعنى أخر الفترة قبل وبعد داعش بحيث تم إضافة سلسلة زمنية اخرى تتمثل في إعطاء فترة تواجد داعش بالقيمة واحد، وهي الفترة الزمنية التي كانت هناك تواجد لهذه المجموعة والتي تميزت بفترة عدم الاستقرار السياسي بسبب ممارساتهم الغير مسؤولة تجاه القيم الانسانية وتتمثل هذ الفترة ما بين (2013-2017)، أما باقي السنوات فقد أعطيت القيمة صفر على اعتبارها كانت بدون تواجد داعش. والدليل اذا كان المتغير الوهمي (تواجد داعش) اصبح معنويا ومعامل التحديد كان موجبا، فذلك يعني بان تواجد داعش لديها تأثير على المتغير المعتمد وبالعكس.

ح. معدل البطالة (Unemployment Rate): تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية ILO العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده (زكي، 1997: ص39). بينما معدل البطالة

(Unemployment rate) فيعرف بأنه عدد الأفراد العاطلين لكل 100 من أفراد القوى العاملة.

3.4 التوصيف الاحصائي

إن الفحص الأولي لطبيعة البيانات يكون خطوة أساسية قبل اتخاذ القرار بشأن الطريقة المناسبة للتحليل، ان الجانب التوصيفي يوضح مشاهدات السلسلة الزمنية التي أجريت الدراسة عليها والمتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي الستة ومعدلات البطالة للفترة (2003-2017)، حيث تم القيام ببعض الاختبارات للتعرف على طبيعة البيانات قبل إجراء التحليل فمثلا تم عرض مشاهدات الدراسة السنوية في الشكل (2)، ويلاحظ عدم ثبات واستقرار اتجاه حركة معدلات البطالة في العراق لعدم وجود اتجاه محدد لمتغيرات الدراسة، والشكل (2) يوضح التغيرات السنوية في متغيرات الاقتصاد الكلي قيد الدراسة، والتي تظهر أيضاً العلاقة الطردية والعكسية والتناغم الى حد ما بين المتغيرات المستقلة ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة أي انه كلما زاد أو انخفض احدى المتغيرات المستقلة أدى الى ارتفاع أو أنخفاض معدلات البطالة في العراق.

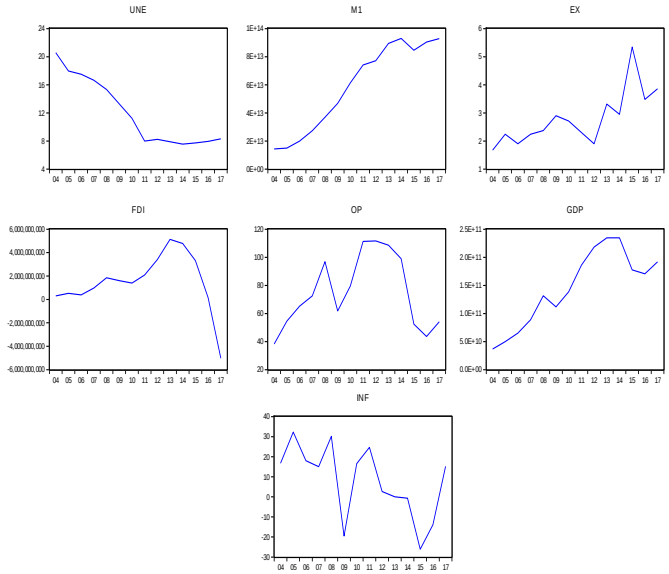

شكل 2. حركة متغيرات الدراسة لجمهورية العراق للفترة الممتدة (2003-2018)

إن التوصيف الاحصائي للسلسلة الزمنية لمتغيرات الدارسة لجمهورية العراق يقدم دليل على عدم تبعية فرضية التوزيع الطبيعي، الجدول (2) يوضح بأن متوسط معدلات البطالة خلال فترة الدراسة هو (12.01357) وبانحراف معياري (4.718301)، بينما كان عرض النقد هو (5.88) وبانحراف معياري (3.11)، في حين كان للانفاق انحراف معياري (0.973314) وبمتوسط (2.798865)، والاستثمار الاجنبي المباشر بانحراف (2.48) وبمتوسط (1.49) بينما متوسط أسعار النفط هو (74.94500) وبانحراف معياري (2.48)، فيما كان متوسط الناتج المحلي الاجمالي هو (1.45) وبانحراف معياري (6.72)، وبالاخير فان متوسط معدل التضخم كان (7.938915) وبانحراف معياري (18.14463)، ويجب أن تكون قيمة الالتواء (Skewness) وقيمة التفلطح (Kurtosis) قريبة من المتوسط أي قريبة من الصفر، ولذلك يكون من الصعب الاعتماد على القيمتين لتحديد إذا كان المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ولذلك يمكن الاعتماد على اختبار جاك –بيرا في أن معدلات البطالة والمتغيرات المستقلة الستة غير ثابتة وانه لا تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة كون مستوى المعنوية أقل من (5%)، وبالتالي عدم استقرارية المشاهدات السنوية لمتغيرات الدراسة، حيث أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في العراق لم يتبع التوزيع الطبيعي وذلك لمعنوية اختبارية جاك بيرا.

جدول 2

التوصيف الاحصائي للبيانات الاصلية لجمهورية العراق للفترة الممتدة (2003-2018)

	UNE	M1	EX	FDI	OP	GDP	INF
Mean	12.01357	5.88E+13	2.798865	1.49E+09	74.94500	1.45E+11	7.938915
Median	9.765000	6.77E+13	2.538557	1.50E+09	68.80000	1.55E+11	15.10031
Maximum	20.57000	9.30E+13	5.346371	5.13E+09	111.6300	2.35E+11	32.30692
Minimum	7.550000	1.44E+13	1.675589	-5.03E+09	38.26000	3.66E+10	-26.10000
Std. Dev.	4.718301	3.11E+13	0.973314	2.48E+09	26.07646	6.72E+10	18.14463
Skewness	0.506061	-0.286782	1.276605	-0.979032	0.213809	-0.230360	-0.516139
Kurtosis	1.680937	1.454759	4.324086	4.693917	1.581663	1.790276	2.179917
Jarque-Bera	1.612519	1.584768	4.825385	3.910300	1.280147	0.977489	1.013910
Probability	0.006525	0.005276	0.008957	0.001415	0.005272	0.006133	0.006023
Sum	168.1900	8.23E+14	39.18411	2.08E+10	1049.230	2.04E+12	111.1448
Sum Sq. Dev.	289.4107	1.25E+28	12.31541	7.98E+19	8839.761	5.86E+22	4279.959
Observations	14	14	14	14	14	14	14

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

4.4 التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة

يعتبر اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة باستخدام السلاسل الزمنية الساكنة من الاساليب القياسية الحديثة من أجل تقديم نتائج واقعية ومتماشية مع العلاقات الاقتصادية المنطقية وذلك لتجاوز عقبة النتائج الغير دقيقية (المزيفة) عند استخدام نماذج الانحدار التقليدية لوجود سلاسل زمنية غير ساكنة وبالتالي عدم اعطاءها تفسيرا اقتصاديا مناسباً للظاهرة قيد الدراسة على الرغم

من دلالة الاختبارات الاحصائية المستخدمة، ولذلك استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة ديكي فولر المعدل (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) واختبارات التكامل المشترك (Engle & Granger, 1987) للتعرف على العلاقة الحقيقية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة عندما تكون متغيرات السلاسل الزمنية الاساسية متكاملة من نفس الدرجة، ومن ثم تحليل العلاقة باستخدم منهجية كرانجر السببية عن طريق برنامج البرنامج الاحصائي Eviews8 لمشاهدات السلسلة الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة وتضمن (14) مشاهدة سنوية وبالشكل الاتي:

1.4.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

أن الجدول (3) يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) عند المستوى، وبما أن القيمة الإحصائية في هذا الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، وأيضاً كانت القيمة المعنوية أقل من قيمة ألفا (5%)، يعني ذلك رفض فرضية العدم نتيجة وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى أي عند القيمة الاصلية وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول كما موضح في الجدول (4)، وهذا يعني بأن متغيرات الاقتصاد الكلي الستة ومعدل البطالة متكامل من الدرجة الاولى I(1) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه نتيجة رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند أخذ الفرق الأول حيث أصبحت السلسلة ساكنة، وهذه النتائج جاءت بالتوافق مع الدراسات السابقة (Basher et al, 2012; Chen 2010; Elder & Serletis, 2010; Kilian & park 2009; Masih et al, 2011).

جدول 3

نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF) عند المستوى

اختبار ديكي فولر المعدل عند المستوى			المتغيرات
بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	
1.975584	-2.830509	-1.317147	معدل البطالة
3.781283	-4.586233	-0.864954	عرض النقد
-1.419630	-3.219181	-3.808062	الانفاق
-1.454434	-4.035659	-2.543047	الاستثمار الاجنبي المباشر
1.152676	-3.025690	-0.964960	سعر النفط
1.907614	-3.040600	-3.292231	الناتج المحلي الاجمالي
3.789881	-2.484193	-0.162242	معدل التضخم

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

الملاحظات:

- ADF هي اختبار ديكي فولر المعدل.
- علامة * تشير الى رفظ فرضية العدم من عدم الاستقرار عند مستوى معنوية 5%.
- طول الفترة المثالية لاختبار ديكي فولر المعدل يتم تحديدها بشكل اوتوماتيكي بالاعتماد على طريقة معيار أكيكي للمعلومات (AIC).
- القيم تكون على أساس ماكينون بجانب واحد (MacKinnon, 1996).

جدول 4

نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF) عند الفرق الاول

الاستنتاج	اختبار ديكي فولر المعدل عند الفرق الاول			المتغيرات
	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	
I(1)	-10.77106*	-10.74341*	-10.76285*	معدل البطالة
I(1)	-10.98494*	-11.97468*	-12.00025*	عرض النقد
I(1)	-9.368121*	-9.718703*	-9.442214*	الانفاق
I(1)	-9.126589*	-11.02907*	-9.224815*	الاستثمار الاجنبي المباشر
I(1)	-10.61590*	-10.70522*	-10.73782*	سعر النفط
I(1)	-2.900070*	-15.168345*	-15.34056*	الناتج المحلي الاجمالي
I(1)	-8.392276*	-9.499422*	-9.511725*	معدل التضخم

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

الملاحظات:

- ADF هي اختبار ديكي فولر المعدل.
- علامة * تشير الى رفظ فرضية العدم من عدم الاستقرار عند مستوى معنوية 5%.
- طول الفترة المثالية لاختبار ديكي فولر المعدل يتم تحديدها بشكل اوتوماتيكي بالاعتماد على طريقة معيار أكيكي للمعلومات (AIC).
- القيم تكون على أساس ماكينون بجانب واحد (MacKinnon, 1996).

أن الجدول (5) تمثل نتائج اختبار فيليب بيرون (PP) عند المستوى، وبما أن القيمة الإحصائية في هذا الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، وأيضاً كانت القيمة المعنوية أقل من قيمة ألفا (5%)، يعني ذلك رفض فرضية العدم نتيجة وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى أي عند القيمة الاصلية وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول كما في الجدول (6)، وهذا يعني بأن متغيرات الاقتصاد الكلي الستة ومعدل البطالة متكامل من الدرجة الاولى I(1) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه نتيجة رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند أخذ الفرق الأول حيث أصبحت السلسلة ساكنة، وهذه النتائج جاءت للتأكد من نتائج الاختبار السابق المتمثل في اختبار ديكي فولر المعدل.

جدول 5

نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليب بيرون (PP) عند المستوى

	اختبار ديكي فولر المعدل عند المستوى		
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
معدل البطالة	-1.544055	-1.544055	0.900420
عرض النقد	-0.663935	-6.718024	3.758726
الانفاق	-3.011951	-2.457780	-1.196388
الاستثمار الاجنبي المباشر	-2.600634	-4.295256	-2.002271
سعر النفط	-1.137092	-3.084654	1.133495
الناتج المحلي الاجمالي	-1.628784	-3.785859	2.014518
معدل التضخم	-0.208300	-2.247749	4.895277

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

الملاحظات:

- PP هي اختبار فيليب بيرون.
- علامة * تشير الى رفظ فرضية العدم من عدم الاستقرار عند مستوى معنوية 5%.
- طول الفترة المثالية لاختبار فيليب بيرون (PP) يتم تحديدها بشكل اوتوماتيكي بالاعتماد على طريقة نيوى ويست المقدم من قبل بارليت كيميل.
- القيم تكون على أساس ماكينون بجانب واحد (MacKinnon, 1996).

جدول 6

نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليب بيرون (PP) عند الفرق الاول

الاستنتاج	اختبار ديكي فولر المعدل عند الفرق الاول			المتغيرات
	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	
I(1)	-10.85612*	-10.82659*	-10.84769*	معدل البطالة
I(1)	-10.95989*	-14.71639*	-14.96150*	عرض النقد
I(1)	-9.461011*	-9.718703*	-9.478079*	الانفاق
I(1)	-17.62854*	-18.10095*	-17.72508*	الاستثمار الاجنبي المباشر
I(1)	-10.67499*	-10.70419*	-10.73722*	سعر النفط
I(1)	-25.64835*	-27.28956*	-24.03764*	الناتج المحلي الاجمالي
I(1)	-8.485287*	-9.498259*	-9.516234*	معدل التضخم

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

الملاحظات:

- PP هي اختبار فيليب بيرون.
- علامة * تشير الى رفظ فرضية العدم من عدم الاستقرار عند مستوى معنوية 5%.
- طول الفترة المثالية لاختبار فيليب بيرون (PP) يتم تحديدها بشكل اوتوماتيكي بالاعتماد على طريقة نيوى ويست المقدم من قبل بارليت كيميل.
- القيم تكون على أساس ماكينون بجانب واحد (MacKinnon, 1996).

2.4.4 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

إن الخطوة الثانية بعد اختبار جذر الوحدة تتمثل في البدء بعملية إثبات وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات من أجل تحديد فترة الابطاء الأمثل للنموذج للتحقق من أن البقايا المقدرة (حد الخطأ) ليست مرتبطة بشكل تلقائي، والتي عادة ينتج عنها عن تشوه الأخطاء نتيجة كون حد الخطأ مرتبط تلقائيًا (Lutkepohl، 2005).

استخدمت هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن وجيسليوس (Johansen & Juselius Test) لتفوقها على الاختبارات الاخرى وافضلية استخدامها حيث يعتمد طريقة جوهانسون للتكامل المشترك عن نتيجة اختبار الأثر (λ trace) واختبار القيمة العظمى (λ max) حيث اذا كان قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فيتم رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (H0: r = 0) وكانت معنوية عند مستوى (5%)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة بوجود على الاقل تكامل مشترك واحد (H1: r > 0)، والجدول (7) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وبالشكل الاتي.

جدول 7

قيمة معامل الاثر (Trace) والقيمة العظمى (Max-Eigen) لاختبار جوهانسن وجيسليوس

قيمة معامل الاثر لاختبار جوهانسن وجيسليوس				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.998920	327.3403	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.963863	177.0581	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.904643	104.0082	69.81889	0.0000
At most 3 *	0.770218	52.30529	47.85613	0.0180
At most 4	0.399108	19.95156	29.79707	0.4261

At most 5	0.324782	8.746071	15.49471	0.3894
At most 6	0.004818	0.106244	3.841466	0.7445

اختبار الاثر يشير الى وجود اربعة متجهات تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%

* يدل على رفض الفرضية عند مستوى معنوية 5%

MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

القيمة العظمى لاختبار جوهانسن وجيسليوس

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.998920	150.2822	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.963863	73.04993	40.07757	0.0000
At most 2 *	0.904643	51.70290	33.87687	0.0002
At most 3 *	0.770218	32.35373	27.58434	0.0113
At most 4	0.399108	11.20549	21.13162	0.6268
At most 5	0.324782	8.639828	14.26460	0.3174
At most 6	0.004818	0.106244	3.841466	0.7445

اختبار القيمة العظمى يشير وجود اربعة متجهات تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%

* يدل على رفض الفرضية عند مستوى معنوية 5%

MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview8

يتضح من الجدول (7) بان نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس من قيمة معامل الاثر (Trace) هو (327.3403) وهي أكبر من القيمة الحرجة (125.6154) عند مستوى معنوية اقل من (5%)، وتستنتج بأنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي أربعة (r=4) عند مستوى معنوية 1% باستخدام اختبار الأثر. ويتضح من الجدول (7) بان القيمة العظمى (Max-Eigen) هي (150.2822) أكبر من القيمة الحرجة (46.23142) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني بوجود تكامل مشترك بين كل من متغيرات الاقتصاد الكلي قيد الدراسة ومعدلات البطالة، وبمعنى اخر وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات اي انها لا يتباعدان عن بعضها البعض، يعني أن أي انخفاض أو ارتفاع لأحدهما يؤدي الى انخفاض او ارتفاع الاخر، وبذلك نرفض فرضية العدم، ونستنتج بأنه يوجد تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي أربعة.

وبالتالي يوجد حاجة لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الاجل نتيجة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وهذه النتائج جاءت متوافقة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Narayan & Narayan, 2010; Bjornland, 2009; Hammoudeh & Li, 2005; Anoruo & Mustafa, 2007; Miller & Ratti, 2009) بينما تعارض هذه الدراسة مع نتائج الدراسة التي اجريت في ايران (Oskooe, 2011;) واندونسيا (Agusman & Deriantino, 2008) وكندا (Boyer & Filion, 2009).

بمعنى أخر فأن هيكل معدل البطالة متكاملاً تكاملاً مشتركا مع متغيرات (عرض النقد، الانفاق، الاستثمار الاجنبي المباشر، أسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم)، أي أن هذا الاستنتاج يعني بوجود توليفة خطية ساكنة بين معدل البطالة ومحدداته. وتؤكد هذه النتائج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في جمهورية العراق، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابها.

3.4.4 اختبار كرانجر للعلاقة السببية

يستخدم اختبار كرانجر السببية لتحديد العلاقة السببية والتعرف فيما اذا كان هناك اتجاه واحد او اتجاهين او عدم وجود اي اتجاه للمتغيرات قيد الدراسة، وان وجود تكامل مشترك بين كل من متغيرات الاقتصادي الكلي ومعدل البطالة ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجيسليوس يعني عدم وجود علاقة سببية (Causality) بين المتغيرين وبالتالي فان أي انحراف عن مسار العلاقة التوازنية على المدى البعيد سيتم تصحيحها.

يوضح نتائج اختبار كرانجر السببية للجمهورية العراقية في الجدول (8) بادخال فترات الابطاء المختلفة، وتبين بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الاقتصادي الكلي ومعدل البطالة وبذلك فان اي تغير في متغيرات الاقتصادي الكلي لا يؤدي أو لا يسبب الى التغير في معدل البطالة كون مستوى المعنوية أكبر من (5%) لـ كاي2، إلا في حالة كون وجود علاقة سببية باتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة، أي أن كل واحد منهم يسبب الاخر وأيضا بوجود علاقة سببية بين بعض المتغيرات باتجاه واحد من البطالة الى التضخم أي أن البطالة تسبب التضخم، وهذا بشكل أو باخر يتوافق مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Bjornland, 2009; Hammoudeh & Li, 2005; Anoruo & Mustafa, 2007; Miller & Ratti, 200) وبذلك نقبل فرضية العدم بان تغير متغيرات الاقتصادي الكلي لا يسبب في تغير معدل البطالة عند فترات الابطاء المختلفة، وأيضا نقبل فرضية العدم بان تغير معدل البطالة لا يسبب اي تغير في متغيرات الاقتصاد الكلي عند فترات الابطاء المختلفة أي لا يوجد علاقة سببية في الاتجاهين ما عدا حالة المؤشرات الحقيقية. وقد تكون هذه النتائج بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط كمصدر للدخل الوطني والنقد الاجنبي، بمعنى أخر عدم وجود هيكل صادرات غير نفطية وكان متوسط نسبة أجمالي الصادرات النفطية الى أجمالي الصادرات العراقية

وصل الى (99.60648) للفترة (2009-2014) (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2014, 14-20).

جدول 8

اختبار بيروايس كرانجر السببية

Date: 04/18/19 Time: 04:51
Sample: 2004 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M1 does not Granger Cause UNE	12	1.45180	0.2969
UNE does not Granger Cause M1		1.90622	0.2183
EX does not Granger Cause UNE	12	0.00640	0.9936
UNE does not Granger Cause EX		2.29560	0.1712
FDI does not Granger Cause UNE	12	0.06328	0.9392
UNE does not Granger Cause FDI		0.41434	0.6760
OP does not Granger Cause UNE	12	0.15032	0.8631
UNE does not Granger Cause OP		0.29929	0.7504
GDP does not Granger Cause UNE	12	3.14201	0.0490
UNE does not Granger Cause GDP		3.34515	0.0496
INF does not Granger Cause UNE	12	0.11432	0.8927
UNE does not Granger Cause INF		3.32796	0.0303

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview8

4.4.4 نموذج تصحيح الخطأ

إن نموذج تصحيح الخطأ يدل على سرعة التكيف من الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل بحيث يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير الى التوازن طويل الأجل، بمعنى أخرى يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

إن وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات في النموذج، فان تقدير تصحيح الأخطاء في المدى القصير موضح في الجدول (9). أن معنوية معلمة تصحيح الخطأ هو دليل آخر على وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل، وأيضاً فأن العلامة السلبية المتوقعة لنموذج تصحيح الخطأ هي ضرورية في النموذج، وذلك يؤكد مرة أخرى وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات هذا النموذج (Bannerjee, et at., 1998)، وأن المعامل المقدر لتصحيح الخطأ هو (11.6 ٪) وذات مستوى معنوية عند (5٪)، مقترحا بأنه يتم تصحيح عدم التوازن في الفترة الأخيرة (السنة) في معدلات البطالة في السنة للعراق المقبلة بنسبة (11.6٪) فقط، ويبدو أن هذه القيمة تتكيف ببطء نحو التوازن على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، تم تأكيد متانة النموذج من خلال الاختبارات التشخيصية المتعلقة بالتوزيع الطبيعي الطبيعية، الارتباط التسلسلي، تجانس التباين والاستقرار الهيكلي للنموذج، وعمومًا النموذج قد اجتاز جميع الاختبارات التشخيصية. يوضح الجداول الخاصة بتقييم النموذج أنه لا يوجد دليل على الارتباط الذاتي للبواقي، ويتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 9

نموذج تصحيح الخطأ

العراق	**الدولة**
416431-0.	**تقدير المعلمة**
8861.37-	**الخطا المعياري**
**41630.0	**احصائية T**

** تمثل مستوى معنوية 5%

ولكون قيمة المتغير الوهمي (تواجد داعش) للفترة (2013-2017) كانت غير معنوية ومعامل التحديد كان بالاشارة السالبة، فذلك يعني بان تواجد داعش ليس لديها تأثير على المتغير المعتمد بالنسبة لجمهورية العراق، وبالتالي فان فترة تواجد داعش لم تؤثر على معدل البطالة وقد يكون سبب ذلك الفترة الزمنية القليلة التي تواجد فيها تنظيم داعش في العراق ، والتي لم تظهر تاثيرا على المدى الطويل في التحليل القياسي للنموذج وهذه النتائج جاءت متوافقة مع الدراسات السابقة (Dacloush, 2013)(أسعد، 2014) وكما يوضحه الجدول (10).

جدول 10

نتائج الفرضيات

الدول	**الفرضية الاولى**	**الفرضية الثانية**	**الفرضية الثالثة**	**الفرضية الرابعة**
جمهورية العراق	قبول العدم/المستوى قبول البديلة/الاختلاف	قبول البديلة	قبول البديلة / جزئي	قبول العدم
الاختبارات المستخدمة	**اختبار ديكي فولر المعدل**	**اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / معامل الاثر**	**اختبار كرانجر للعلاقة السببية**	**طريقة المربعات الصغرى (OLS)**
	اختبار فيليب بيرون	**اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / القيمة العظمى**		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاختبارات المختلفة.

5. الاستنتاجات والمقترحات

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم عرضها ونتائج الجانب التطبيقي، فقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكالاتي:

1.5 الاستنتاجات

- يعتبر معدل البطالة احد اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يتم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم كفاءتها، ولا يمكن بيان حجم واثار وابعاد البطالة دون حساب معدل البطالة (نسبة الافراد العاطلين الى قوة العمل).
- إن الاقتصاد العراقي لم يعاني من مشكلة البطالة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي حيث لم يتجاوز النسبة أربعة بالمئة من إجمالي قوة العمل والتي كانت مقبولة اقتصادياً بعكس ما يعانية اقتصاديات الدول من مشكلة البطالة ومنها العراق كما تم ذكره من قبل الجهاز المركزي للإحصاء العراقي بان نسبة البطالة بين الشباب في العراق تجاوز 22%، في حين أعلن صندوق النقد الدولي في أيار 2018 بأن معدل البطالة للشباب في العراق تجاوز 40%.
- ان نتائج الدراسات السابقة مازالت غير واضحة وغير متفقة في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين معدلات البطالة ومتغيرات الاقتصاد الكلي سواء في الدول المتقدمة او النامية وبذلك أتاحت الفرصة للباحثين لاجراء المزيد من الدراسات.
- إن العراق شهد تراجعا كبيرا في جذب رؤوس الأموال وانخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسباب الامنية والفساد الاداري والمالي مما انعكس سلبا على مجمل الانشطة الاقتصادية ، وأن البيئة العراقية هي طاردة وليست جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر نتيجة العوامل السابقة وبالمحصلة فان معدلات البطالة تتجه الى الارتفاع.
- إن السلسلة الزمنية للدراسة غير ساكنة عند المستوى أي عند القيمة الاصلية وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول وبالتالي يتم رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة ومن ثم أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول أي أن متغيرات الاقتصاد الكلي الستة ومعدل البطالة متكامل من الدرجة الاولى I(1) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل وفيليب فيرون ، وهذا يؤكد تطابق السلاسل الزمنية في العراق مع نظيراتها في مجموعة البلدان النامية .
- نستنتج بأن هناك تكامل مشترك أي المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض في المدى الطويل، أي أن هيكل معدل البطالة متكاملاً تكاملاً مشتركا مع متغير (عرض النقد، الانفاق، الاستثمار الاجنبي المباشر، أسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم)، وهذا يعني بوجود توليفة خطية ساكنة بين معدل البطالة ومحدداته في العراق ، والسبب هو ان اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي .
- يستنتج من خلال اختبار كرنجر للعلاقة السببية ذو اتجاهين بين البطالة الناتج المحلي الاجمالي، بينما ذو اتجاه واحد من البطالة أي أن البطالة هي تقود معدل التضخم في العراق، وعدم وجود العلاقة السببية لبقية المتغيرات الاخرى مع البطالة.
- يستنتج بأن قيمة المتغير الوهمي (تواجد داعش) للفترة (2013-2017) كان غير معنويا ومعامل التحديد كان بالاشارة السالبة، فذلك يعني بان تواجد داعش ليس لديها تأثير على معدل البطالة في العراق اذ ان فترة تواجد التنظيم لم تدم طويلا ، وبذلك كان اثرها محدود على السلسلة الزمنية لبيانات العراق.

2.5 المقترحات

- تقترح الدراسة قيام الدولة بالتدخل المباشر الفعال في معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد العراقي وبناء شراكة وتحالف حقيقي مع القطاع الخاص عن طريق مراجعة وتعديل الكثير من القوانين وسياسات العراق الاقتصادية والمالية لتنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على النفط فقط بشكل يساهم في تقليل البطالة واحتواء العدد الكبير من الخريجين من الشباب ودمجهم مع سوق العمل.
- ضرورة استغلال الايرادات النفطية في خدمة الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة وتحسين نوعية تقديم الخدمات العامة وخاصة في دعم وتشجيع القطاعات الاساسية منها الزراعة والصناعة والسياحة من خلال توفير المستلزمات الضرورية لتشغيل تلك القطاعات من أجل استقطاب وجذب قوة العمل العاطلة ومن ثم تخفيض معدلات البطالة.

- ضرورة اعادة الهيكلة للقطاع الحكومي للسيطرة على البطالة المقنعة من خلال قيام الوزارات بتحديد احتياجاتها الفعلية من الايدى العاملة واعادة توزيع القوى الفائضة على الاماكن الاخرى عند الحاجة، وضرورة قيام القطاع الخاص وفضلا عن ربط القطاع المصرفي بعملية التنمية على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم التسهيلات المناسبة من الاعفاءات الضريبية ليتسنى للمصارف بمنح قروض مصرفية بأسعار فائدة منخفضة.
- توفير بيئة أمنية وسياسية مستقرة من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي يتناسب ويتوافق مع الزيادة الحاصلة في النمو السكاني من أجل تحقيق انخفاض في معدلات البطالة.
- دعم وتطوير مراكز او مكاتب خاصة لتقديم المعلومات المطلوبة عن فرص العمل الموجودة باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقليل مشكلة البطالة من خلال تسهيل عملية تحويل الافراد من منطقة الى اخرى، وأيضاً تقدم هذه المراكز أو المكاتب إعادة تأهيل القوة العاطلة عن العمل بشكل يتناسب مع الوظائف الشاغرة في السوق .
- تقترح الدراسة ادخال وأضافة متغيرات أخرى كأسعار الذهب، او الحكم الرشيد أو مؤشرات الفساد في الدراسات المستقبلية المشابهة لتحسين وتطوير التغيرات في النتائج المتعلقة بتأثير تغيرات متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات البطالة، أو من الممكن اضافة متغيرات غير اقتصادية كالأخطار السياسية والإرهاب والفساد والانتخابات وتوتر العلاقة بين المركز واقليم كردستان وغيرها، وكلها عوامل تؤثر على ثقة المستثمر والشركات والقرارات الحكومية.
- اجراء المزيد من الدراسات لمعرفة الاسباب وراء ارتفاع معدلات البطالة وتدني تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق مقارنة مع منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وخاصة تدني ترتيب العراق في المؤشرات التنمية والاستثمار وسهولة الاعمال.

6. قائمة المصادر

1. Arestis, P., Demetriades, P., & Luintel, K. (2001). Financial development and economic growth: The role of stock markets. *Journal of Money, Credit and Banking*, *33*.
2. Arouri, M.E., & Rault, C. (2009). Oil prices and stock markets: what drives what in the Gulf Corporation Council countries?, Working Paper Number 960, 6-2009, William Davidson Institute.
3. Awan, M. Z., Uz-Zaman, K., & Khan, B. (2010). Determinants of foreign direct investment in services sector of Pakistan: An econometric approach. *Global Financial Crisis: Causes, Emerging Trends and Strategy*, 5(2).
4. Basher, S.A., Haug, A.A., & Sadorsky, P. (2012). Oil prices, exchange rates and emerging stock markets. *Energy Economics,* 34, 227-240.
5. Banerjee, A., Dolado, J. J., & Mestre, R. (1998). Error-correction mechanism tests for cointegration in a single-equation framework. Journal of Time Series Analysis, 19.
6. Berk, I., & Aydogan, B. (2012). Crude oil price shocks and stock return: Evidence from Turkish stock market under global liquidity conditions. *EWI working* papers. *BP statistical review of world energy, June 2012 (www.BP.com)*.
7. Bjørnland, H.C. (2009). Oil price shocks and stock market booms in an oil-exporting country. *Scottish Journal of Political Economy*, 56.
8. Creti, A., Ftiti, Z., & Guesmi, K. (2013). Oil price impact on financial markets: co-spectral analysis for exporting versus importing countries. EconomiX Working Papers 2013-11, University of Paris West.
9. Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Cointegration and error correction: Representation estimation and testing. *Econometrica, 55*.
10. Eryigit, M. (2009). Effects of Oil Price Changes on the Sector Indices of Istanbul Stock Exchange. *International Research Journal of Finance and Economics, 25*.
11. Hammoudeh, S., & Choi, K. (2006). Behavior of GCC stock markets and impacts of US oil and financial markets. *Research in International Business and Finance, 20*.
12. Lutkepohl, H. (2005). *New introduction to multiple times series analysis*. (2ed Ed.), Springer, Berlin.
13. Mashayekh, S., Moradkhani, H. H., & Jafari, M. (2011). *Impact of macroeconomic variables on stock market: The case of Iran*. Paper presented at the Second International Conference on Business and Economic Research.

14. Miller, J.I., & Ratti, R.A. (2009). Crude oil and stock markets: Stability, instability and bubbles. *Energy Economics*, 31, 559-568.
15. Oskenbayev, Y., Yilmaz, M., & Chagirov, D. (2011). The impact of macroeconomic indicators on stock exchange performance in Kazakhstan. *African Journal of Business Management, 5*(7).
16. Samuelson , Paul " Economics " New York, Mc Graw- Atill Book co, 1977
17. Vuyyuri, S. (2005). *Relationship between real and financial variables in India*: A cointegration analysis, accessed on November 20, 2008, [available at http://ssrn.com/abstract=711541].
18. Wongbangpo, P., & Sharma, S. C. (2002). Stock market and macroeconomic fundamental dynamic interactions: ASEAN-5 countries. *Journal of Asian Economics*, *13*(2) .
19. Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics Journal, 52*.

20. الخضري ، سعيد (1989)، ازمة البطالة وسوء استخدام الموارد العربية ، دار النهضة العربة ، القاهرة ، مصر .
21. الصالح ، عباس ا(2004)، العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .
22. أسعد، زيرفان عبدالمحسن. (2014). المحددات الاقتصادية للأستثمار الاجنبي المباشر الداخل إلى العراق للفترة (2004-2011)، مجلة جامعة دهوك، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد17، العدد 1 (عدد ملحق).
23. الحسن، احسان محمد (1982) والحسب ، فاضل عباس (1982) ، الموارد البشرية ، مطبعة التعليم العالي .
24. العيد ، جلال شيخ و بهدي ، عيسى (2011) ، قياس اثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، مجلة الباحث ، عدد 11 .
25. بلعباس ، رابح (2012)، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010 المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSEA) ،الجزائر .
26. بهلول ، مها محمد نافذ مشهور (2015)، المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995 – 2012) ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
27. جباري ، عبد الرزاق (2015)، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة .
28. حسين ، مجيد علي حسين وسعيد ، عفاف عبدالجبار (2004) ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع .
29. جودة ، ندوة هلال ، عيسى ، رجاء عبدالله (2010)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12 العدد 33 .
30. زغدود ، علي (2006)، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
31. زكي ، رمزي (1997) " الاقتصاد السياسي للبطالة"، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997.
32. عقون ، سليم (2010)، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة – دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر .
33. فرج ، بشير احمد واخرون (2008)، اثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الاردن ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان (الارهاب في العصر الرقمي) ، عمان ، الاردن
34. عمر ، معن خليل عمر والعاني ،عبد اللطيف (1991)،المشكلات الاجتماعية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد .
35. علي ، عبد المنعم السيد (1984) . اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والأشتراكية والأقطار النامية مع أشارة خاصة للعراق . (بغداد : مطبعة جامعة الموصل الجزء الأول .
36. عمر، بيار محمدرشيد. (2017). أثر أسعار النفط على سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014): دراسة تطبيقية
37. مجلخ ،سليم (2016) محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة الشارقة ، للعلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 13 ، العدد 2 ، 2016
38. محمد الأمين، كماسي و عبد الغاني ، دادن (2002)، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، عدد 01 .
39. مرعاني وأسعد، بيار محمرشيد وزيرفان عبدالمحسن. (2014أ). تحليل قدرة المصارف العاملة في إقليم كردستان العراق على الإيفاء بقانون الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 35، ص39-71.
40. ناصر ، قاسمي (1992) ،خريجو الجامعة وسوق العمل ، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر.
41. ويرنت جون فيليب ، الرخاء بدون تضخم ، ترجمة حسين عمر ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، مصر .